مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الأردن في المدرك الإستراتيجي العراقي

عبدالله ناهض عباس

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الأردن في المدرك الإستراتيجي العراقي

عبدالله ناهض عباس *

أولاً: تمهيد

ربما تُعدُّ العلاقات بين الدولتين الجارتين العراق والأردن من بين أكثر العلاقات التباساً، إذ توجد مشتركات عديدة بين الجانبين، ومصالح متبادلة، وحاجة ماسة لبعضهما بعضاً، وفي الوقت نفسه يوجد تقاطع في الجوانب الإستراتيجية والتحالفات الإقليمية، ولا سيَّما بعد العام 2003، وما الذي يريده كل طرف من الآخر، فالمصالح المشتركة بين البلدين لم تخلق تفاهمات سياسية وإستراتيجية مشتركة ثابتة وبعيدة الأمد، ولعل السبب في ذلك يرتبط بالعراق وأزماته الداخلية أكثر من ارتباطه بالأردن؛ انطلاقاً من فرضية أنَّ العراق يعاني من ارتباك في هُويته الإستراتيجية.

وقد لا نبالغ إن قلنا إنَّ العراق بلا هُوية إستراتيجية، فحكوماته لا تعرف في معظم الأمر ما تريد، ويرزح قرارها السياسي الخارجي تحت وطأة التقلبات السياسية الجذرية التي يشهدها العراق بين مدة وأخرى، ممَّا أدَّى إلى ضياع كثير من الأوراق العراقية المهمة والمؤثرة في مصيره وبقائه، سواءً أكانت تلك التي تربطه مع الجانب الأردني، أو تلك التي تربطه مع سائر جيرانه، والعالم أجمع، فالسياسات الخارجية ما هي إلا امتداد للسياسات الداخلية، ولا يوجد فصل بينهما، والهُويات الإستراتيجية تصنع وتُبْنَى داخل البلاد، ومن ثَمَّ تنطلق نحو الخارج؛ لتعكس الرؤية الداخلية التي تنتهجها الدولة، وترغب بنقلها إلى أرض الواقع.

وقد يعلم المهتمين بالشأن الإستراتيجي العراقيّ، إذ إنَّ العراق يصنّف من بين الدول شبه الحبيسة جغرافياً، أو حتى حبيسة بالكامل، قياساً لحجم إطلالته البحرية الضئيلة التي تمتد لبضع كيلومترات، وهي نحو (60) كلم، والتي لا تتناسب مع حجمه الجغرافي، ولا مصالحه أو تطلعاته. فرض هذا القدر الجغرافي على العراق أن يحسب كل خطوة يخطوها بدقة متناهية، في ظل جوار جغرافي متعدد وصعب، وتحكمه مصالح متناقضة، تختلف في كثير من الأحيان مع المصالح العراقية، وفي الوقت نفسه تستثمر دول الجوار نقطة الضعف العراقية، أي: هشاشته الجيوبولتيكية، والمتمثلة

* باحث.

بوصفه دولة برية تعاني من إطلالة بحرية صغيرة لا تناسب حجمها، ومن ثَمَّ فهو بحاجة دائمة إلى هذا الجوار، وهذه الحاجة تدفعه في بعض الأحيان إلى التنازل عن بعض مكتسباته في سبيل تمضية جزء من مصالحه، ولا سيَّما تلك المتعلقة بالوصول إلى البحار، والعالم الخارجي.

الهشاشة الجيوبولتيكية والحاكمون: عقدة الممكن والمستحيل

لقد أشار عدد من الباحثين إلى إدراك صنَّاع القرار العراقي، في الدولة العراقية الحديثة التي قامت عام 1921 لمدى المعضلة التي تعاني منها البلاد على الصعيد الجيوبولتيكي، والمتمثلة بعدم وجود منفذ بحري مناسب للعراق، فسعوا للبحث عن حلول لهذا المأزق التاريخي الصعب، هو صعب، لارتباطه بالثوابت الجغرافية، التي يكاد أن يكون تغييرها مستحيلاً، وقد يكون اجتياح الكويت عام 1990 يرتكز بجزء منه على هذا المسعى الرامي إلى تجاوز الهشاشة الجيوبوليتكية للعراق، إلا أنَّ الاجتياح جوبه بشدة معروفة، وانسحب الجيش العراقي من الكويت وتقهقر البلد؛ بسبب ذلك القرار غير المحسوب ولا المدروس، الذي تجاهل أنَّ الدول الأخرى ولا سيَّما المهيمنة على النظام الدولي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لن ترضى بتغيير معالم الدول بالقوة، ولا سيَّما في منطقة مهمة مثل منطقة الخليج العربي، فضلاً عن أنَّ غزو الدول الأخرى مرفوض، وعلى كل الأصعدة مهما كانت المبررات والمسوغات.

ولقد حاول رئيس الوزراء العراقي في العهد الملكي (نوري السعيد)، إيجاد الحلول السلمية والدبلوماسية لهذه الإشكالية المعقدة، عبر اللجوء إلى عرض المشاريع الاتحادية، أو الوحدوية، مثل مشروع الهلال الخصيب، أو الاتحاد الهاشمي، مع اعتقاده أنَّ مشروع الاتحاد الهاشمي تحديداً، ربما يشكِّل عبئاً اقتصادياً على العراق، على أساس أنَّ الأردن دولة فقيرة اقتصادياً؛ ممَّا سيؤدِّي إلى أن تعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد العراقية، بدليل أنَّ الاتحاد اعتمد بنسبة (80%) على العراق من ناحية تأمين ميزانيته؛ إلا أنَّ انعدام الحلول الأخرى بشأن العقدة الجيوبولتيكية، دفعت صانع القرار للبحث عن مثل هكذا مشاريع، يمكن لها أن تفك الخناق عن العراق، وصولاً إلى دعوة الكويت للانضمام إلى هذا الاتحاد، إلا أنَّ الانقلاب/الثورة على النظام الملكي العراقي في تموز عام 1958 أنهى هذا المشروع.

وقد كانت من بين أهم أسباب التفكير بالاتحاد الهاشمي هي بحث العراق عن مخارج أخرى تربطه بالبحار الخارجية القريبة منه، وكانت الأردن إحدى الوجهات المهمة، ولا سيَّما مع وجود ترابط أسري بين العائلتين الهاشميتين الحاكمتين في العراق والأردن، ممَّا عزَّز العلاقة بين البلدين

حينها، فضلاً عن أنَّ قيامه لم يخرج عن دائرة التنافس مع مصر الناصرية، وعزَّز من سرعة تشكيله قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا[1]، الأمر الذي عهده العراق الملكي تهديداً لمصالحه الإستراتيجية في المنطقة.

جمهوريات القلق والتقلب... العراق والأردن في العهد الجمهوري

مع سقوط النظام الملكي في العراق، أدَّى ذلك إلى فتور العلاقة مع الأردن، فتور استمر ربما حتى نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي، ليختلف بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية، التي أحوجت العراق إلى المنفذ الأردني؛ للاستيراد وتنويع منافذه، ولا سيَّما أنَّ أمن الممر البحري عبر مضيق هرمز لم يعد مضموناً بصورة كبيرة؛ بسبب الحرب، ممَّا أدَّى إلى عودة العلاقات بين الجانبين وتعمقها إبَّان حكم (صدَّام حسين)، ممَّا عاد بالفائدة الاقتصادية الكبيرة على الأردن.

فضلاً عن ذلك نجد أنَّ الملك حسين أيَّد الموقف العراقي الرسمي حينما اجتاح صدَّام حسين الكويت عام 1990، وحاول بسبل شتى الحيلولة دون القيام بالهجوم على العراق من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها؛ لإخراج الجيش العراقي من الكويت بالقوة، أي: إنَّ الأردن كانت تبحث عن الحلول السلمية للأزمة، إلا أنَّ القيادة الأمريكية والخليجية والكويتية على وجه التحديد كانت مع خيار القوة، ممَّا فسَّرته –الموقف الأردني– القيادات الخليجية، ولا سيَّما الكويتية على أنَّه تأييد للغزو العراقي، وعلى إثره قرَّرت الكويت إنهاء العلاقات مع الأردن، ولم تعد إلى طبيعتها إلا في عام 1999، أي: بعد ثمان سنوات من الحرب والقطيعة[2].

وفيما بعد –أي بعد إخراج العراق من الكويت وفرض الحصار الدولي عليه– اسْتُثنِيَ الأردن من تطبيق الحصار الذي فُرِضَ على العراق؛ بسبب غزوه للكويت، أي: ظلَّ بوصفه الممر والمنفذ الوحيد للعراق نحو العالم الخارجي، ولعل الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعي مدى الأهمية الاقتصادية للعراق بالنسبة للأردن، فضلاً عن أنَّ العلاقات الأردنية–الخليجية تضرَّرت بسبب موقف الأردن المؤيد للعراق، لهذا كان من المهم غض النظر عن مصالحه المشتركة مع الجانب

1– فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر في العهد الملكي، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، المكتبة العصرية، بغداد، 2006، ص ص177 – 178.

2– الشيخ صباح.. العلاقات مع الأردن عادت طبيعية، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، نشر في 2 آذار 1999، استخرج في 19/3/2023، على الموقع الإلكتروني:
https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=984783&language=ar

العراقي، لكي تعوِّض ما فُقِدَ من مصالح مع دول الخليج العربي، وفي الوقت نفسه منح العراق منفذاً يحميه من الموت التام.

بالاستناد على ما تقدم، يمكن القول إنَّ الدراسة تنطلق من بعض الأسئلة التي ترتكز عليها وهي:

- كيف يؤثر الجيوبولتيك العراقي في الإدراك الإستراتيجي لصانع القرار في الدولة العراقية؟
- هل يوجد إدراك إستراتيجي عراقي نحو الأردن؟
- هل يمكن تحويل محنة الجيوبولتيك العراقي إلى منحة؟
- كيف تؤثر البيئة الإقليمية بكل ما تحمله من تعقيدات على العلاقات العراقية—الأردنية؟
- كيف يمكن استثمار موقع كلا البلدين؛ لتعميق المصالح المتبادلة بينهما؟

ثانياً: العراق والأردن... تدارك تركيبة الراكب المجاني

مع وجود بعض التقاطعات بين البلدين، التي قد تؤثِّر على مصالحهما المتبادلة، وتصيب هذه العلاقة بالجفاء، إلا أنَّ السياق العام الذي حكمها هو التعاون المتبادل على طول الخط، ولا سيَّما مع وجود حاجة ماسة لكلٍّ من الطرفين لهذه العلاقة، فالأردن دولة فقيرة اقتصادياً، ودائماً ما تعيش أزمات اقتصادية خانقة، بالمقابل يتمتَّع العراق بإمكانات اقتصادية كبيرة، وسوق استهلاكي كبير، ويمتلك احتياطياً كبيراً من النفط، فضلاً عن أنَّه من كبار المصدرين له، وفي الوقت نفسه هو بحاجة إلى تنويع علاقاته المتبادلة، ممَّا تراه الأردن منفذاً اقتصادياً مهماً يسهم في تطوير اقتصادها، والحد من المشكلات التي تعاني منها، ولا سيَّما أنَّ تبادلاً اقتصادياً كبيراً بين الجانبين، ووَفْق كلام وزير الصناعة والتجارة والعمل الأردني يوسف الشمالي، فإنَّ السوق العراقية تُعدُّ الوجهة الثانية للبضائع الأردنية، وارتفع التبادل التجاري بينهما بنسبة (62%)[3]، إذ وصل إلى نحو مليار دولار في سنة 2022، وتوجد مساعٍ حثيثة بين الجانبين؛ لزيادة حجم التبادل التجاري، والعمل على بناء مدن

3 – الشمالي: ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الأردن والعراق بنسبة (62%) في (10) أشهر من العام الماضي، جريدة الدستور الأردنية، نشر في9 شباط 2023، الساعة 8:07م، استخرج في 9/3/2023، على الموقع الإلكتروني:
.https://www.addustour.com/articles/1329755-

صناعية على الحدود المشتركة بينهما[4].

ويستورد العراق قائمة متنوعة وكبيرة من البضائع والصناعات والمنتوجات الأردنية، ويميل الميزان التجاري لصالح الأردن، وتُعدُّ الأردن إحدى الوجهات الاستثمارية المهمة للتجار العراقيين، إذ تشير الأرقام إلى أنَّ حجم الاستثمارات العراقية فيها يصل إلى (18) مليار دولار[5]، فضلاً عن السياح العراقيين الذين يقصدونها للسياحة، أو الدراسة، أو العلاج، إذ وَفْق آخر إحصائية نشرتها وزارة السياحة والآثار الأدرنية، فإنَّ عدد العراقيين الذين قصدوها وصل في عام 2022 إلى (150) ألف عراقي[6]، فضلاً عن وجود جالية عراقية تقدر بـ(130) ألف وَفْق إحصائية تعود لعام 2019[7]، فضلاً عن إفادتها من التسهيلات النفطية العراقية الممنوحة لها، إذ يُصدِّر العراق يومياً للأردن (10) آلاف برميل نفط، وبخصم (16) دولاراً للبرميل الواحد، وهذا الاتفاق سارٍ منذ عام 2019، على أن يتحمَّل الجانب الأردني أجور النقل فضلاً عن فرق النوعية، فإن كان سعر البرميل عالمياً (80) دولاراً على سبيل المثال لا الحصر، يحصل عليه الجانب الأردني بـ(65) دولاراً، ويحقق ذلك للأردن فائضاً مالياً يقدر بـ(28) مليون دولار في السنة الواحدة، وتسد هذه النسبة حاجة السوق الأردنية للنفط بنحو (7%)، ويطمح الأردن إلى زيادتها، إلا أنَّ الأمر يصطدم ببعض التحفظات لدى الجانب العراقي[8].

وتعزيزاً لهذه المصالح وُقِّعَ في شهر شباط 2023 (16) مذكرة تفاهم بين الجانبين العراقي والأردني، تستهدف مجالات شتى صناعية، وتجارية، وزراعية، وتعزيز الفرص الاستثمارية، والمصالح

4- حراك عراقي أردني لإكمال المدينة الصناعية، وكالة الأنباء العراقية، نشر في 8 شباط 2023، الساعة 8:20م، استخرج في 9/3/2023، على الموقع الإلكتروني: https://www.ina.iq/177786--.html.

5- الاستثمارات العراقية في الاردن تتجاوز 18 مليار دولار، جريدة المدى، العدد 5028، نشر في 21 أيلول 2021، الساعة 1:32:51م، استخرج في 9/3/2023، على الموقع الإلكتروني: https://almadapaper.net/view.php?cat=248492.

6- تصنيف الزوار لعام 2022، وزارة السياحة والآثار الأردنية/ مديرية الدراسات والمعلومات، استخرج في 9/3/2023، على الموقع الإلكتروني: https://www.mota.gov.jo/AR/List/ar_statisiics.

7 - الأردن يستضيف 3 ملايين شخص من 57 جنسية، موقع قناة المملكة، نشر في 18 كانون الثاني 2019، الساعة 5:00:51، آخر تحديث 18 كانون الثاني 2019، الساعة 14:34:29، استخرج في 9/3/2023، على الموقع الإلكتروني: https://www.almamlakatv.com/news/30988.

8- الأردن يطمح لزيادة وارداته من النفط الخام العراقي، سكاي نيوز عربية، أبو ظبي، نشر في 3 مارس 2023، الساعة 11:43، استخرج في 13/3/2023، على الموقع الإلكتروني: https://www.skynewsarabia.com/business/1602088

المشتركة... إلخ، وذلك أثناء عقد الدورة (29) للجنة العراقية الأردنية في العاصمة بغداد[9].

الملاحظ ممَّا تقدَّم أنَّ المصالح الاقتصادية المتبادلة، تميل كفَّتها للأردن على حساب العراق، إذ يميل الميزان التجاري لصالح الأردن، إذ يُصدِّر للعراق أكثر ممَّا يستورد، والعراق ثاني أكبر دولة مستوردة من الأردن بعد المملكة العربية السعودية[10]، فضلًا عن تلك الامتيازات الممنوحة له في أسعار النفط، وتفضيلات أخرى تتعلَّق بإعفاء البضائع والسلع الأردنية من الرسوم الجمركية الداخلة إلى العراق، والتي تقدَّر بنحو (344) سلعة، ومع أنَّ الجانب الأردني قرَّر تخفيض رسوم الاستيرادات العراقية، التي تأتي عبر ميناء العقبة الأردني بنسبة (75%)[11]؛ إلا أنَّ ذلك لا يكفي لسد العجر الحاصل في الميزان التجاري، إذ لا تكاد تبلغ حصة العراق من هذا الميزان إلا نحو (13%)، في حين يسيطر الأردن على النسبة المتبقية، علماً أنَّ الصادرات العراقية إليها تقتصر على النفط تقريباً.

امتيازات بِلا مقابل

مقابل الامتيازات المذكورة آنفاً، كان المفترض أن يحصل العراق على امتيازات مقابلة من الأردن، ويكون هنالك تعامل بالمثل، إذ تُعدُّ هذه القاعدة من أبجديات التعامل الإستراتيجي بين الدول، وصولاً إلى تبنِّي الأردن لمواقف العراق أو تأييد قضاياه، ومساندته لمعالجة التحديات التي يواجهها البلد سواءً أكانت الأمنية، أم السياسية، أم في ملف خطير مثل ملف المياه، إذ وبحكم العلاقات الجيدة التي تمتلكها الأردن مع الدول العربية والأجنبية، يمكن أن تكون واسطة مهمة بهذا الشأن، ولكن شيئاً من هذا لم يتحقق، استمراراً لتجارب العراق في عدم قدرته على استثمار أوراقه الإستراتيجية.

يمكن القول إنَّ للعراق خبرة في خسارة خياراته الإستراتيجية، أي: إنَّ الحكومات العراقية لا تعرف كيف تستثمر في أوراقها المهمة، في حين الدول الأخرى تعرف كيف تستثمر في أوراقها مع العراق، وهذه نقطة ضعف تكاد أن تكون مشهداً مستداماً في العراق الحاضر، ولعل الانقسامات

9- العراق والأردن يوقعان 16 مذكرة تفاهم، وكالة الأنباء العراقية، نشر في 9 شباط 2023، الساعة 16:17، استخرج في 13/3/2023، على الموقع الإلكتروني: https://www.ina.iq/177864--16-.html

10- العراق يتصدر قائمة الدول المستوردة من الأردن، وكالة بغداد اليوم، نشر في 29 كانون الثاني 2023، الساعة 9:01، استخرج في 15/3/2023، على الموقع الإلكتروني: https://baghdadtoday.news/211426-

11- نص الاتفاق العراقي الاردني، وكالة الأنباء العراقية، نشر في 28 كانون الثاني 2019، الساعة 18:29، استخرج في 15/3/2023، على الموقع الإلكتروني: https://www.ina.iq/80583--.html

الداخلية هي مَن أدَّت إلى ذلك، على أساس أنَّ هذه الدول تستثمر فيها لتحقيق أكبر المكاسب على حساب العراق، على حين الأخير ينال أقلها إن لم تكن معدومة من الأساس.

من جهة أخرى فإنَّ الاعتماد على الكهرباء المستوردة، أو ما يطلق عليه بالربط الكهربائي مع الأردن –وحتى مع الدول الأخرى المجاورة– أمر غير صحيح، إذ تُعدُّ هذه القضايا مصيرية تتعلَّق ببقاء الدولة، والتي من غير الممكن التهاون بشأنها، ويفترض أن يكون مصدرها داخلياً لا خارجياً، مثلها مثل الأمور الأساسية الأخرى كالغذاء، والمنتوجات والصناعات التي ترتبط بالأمن الوطني للبلد؛ لأنَّ علاقات الدول معرضة للهزات، والأزمات، والقطيعة، والخلاف، وعند حدوث أي عارض فيما بينها، كل واحدة منها تلجأ للأوراق الضاغطة التي في حوزتها؛ لإجبار الدولة المقابلة أو الضغط عليها؛ للتنازل، أو ثنيها عن مصالحها.

ثالثاً: تأثير الموقع الجيوبولتيكي للأردن في الإدراك العراقي

سبقت الإشارة إلى أنَّ المأزق الجيوبولتيكي العراقي، حتَّم على صانع القرار العراقي اتباع نهج وإستراتيجيات مختلفة عن الدول الأخرى، التي تختلف عنه في طبيعة موقعها الجغرافي أو وضعها الجيوبولتيكي، فالدولة البرية أو شبه البرية، يختلف تفكيرها الإستراتيجي عن الدولة البحرية أو الجزرية، أو تلك الواقعة على البحار وتمتلك إطلالات بحرية واسعة، والتي عادةً ما تكون أكثر حرية في توجهاتها، وأكثر استقراراً من الدولة البرية على عكس ما عليه الحال في العراق ذي الطابع البري الذي يعاني كثيراً على هذا الصعيد.

الاستقرار والجيوبوليتيك العراقي... متلازمة التأثير المتبادل

ولعل انعدام الاستقرار الذي لازم العراق في معظم مدد عهده الحديث يرتبط بمأزقه الجيوبوليتيكي هذا، بل قد يمتد المأزق إلى عهود سابقة تسبق تشكيل الدولة العراقية الحديثة، فهو دولة برية —وإن كانت لديه إطلالة بحرية ضيقة لا يعتد بها– ومحاط بست دول، ولكل دولة مسارها السياسي المختلف في معظم الأحيان مع العراق، ولا سيَّما تلك الدول التي تُعدُّ ضمن القوى الكبرى إقليمياً، وهي إيران وتركيا خصوصاً، والتي لأول وهلة حينما تفكِّر في مصالحها الخارجية ضمن مجالها الحيوي فإنَّها تلتفت مباشرة للعراق، ممَّا يولِّد مزيداً من الضغوط على صانع قراراته، ولا سيَّما أنَّ الدولتين تمتلكان عديداً من أوراق الضغط تستخدمانها وتحركانها ضده عند الضرورة مثل

ورقة المياه، في حين هامش الحركة لديه ضئيل قياساً بما تمتلكه دول الجوار، بحكم قدره الجغرافي الذي حد من الأوراق التي يمتلكها، فضلاً عن انعدام الاستقرار الداخلي، وعدم استقرار الهوية العراقية.

في غضون هذه التعقيدات، نعود إلى ملاحظة أنَّ كل دول الجوار العراقي تقريباً، تمتلك إطلالات بحرية متميزة باستثنائه؛ فهو يقع في الوسط منها بوصفه دولة برية لا تمتلك إلا إطلالة بحرية ضئيلة، لا تتناسب مع حجمه الجغرافي، ولا أهميته الجيوبولتيكية، ممَّا أصابه بما يمكن وصفه بالصداع الجيوبولتيكي المزمن، والسؤال المؤرق عنا هو: كيف يمكن حل هذه المعضلة؟ أو هل هنالك من حلول لها؟

وبما أنَّ الدراسة اتخذت الأردن نموذجاً بحثياً لها، فسيُركَّز عليها في الإجابة على هذا السؤال، عبر تبيان مدى أهمية موقع الأردن للعراق، ومدى إمكانية بناء إدراك عراقي إستراتيجي حيالها.

جيوبوليتكا التعاون... ثنائية الثري المتأزم والضعيف المعافى

سبقت الإشارة مسبقاً إلى أنَّ العراق وبالنظر إلى موقعه الهش جيوبوليتيكيا، فإنَّه بحاجة ماسة إلى ضرورة إيجاد منافذ أخرى ترتبط –بالضرورة– مع دول الجوار، على أساس أنَّ المنفذ الوحيد له هو ميناء الفاو المطل على الخليج العربي، والإطلالة العراقية عليه تعاني الضعف، ومن ثَمَّ فإنَّ الاعتماد على هذا المنفذ بالمطلق غير صحيح؛ لأنَّ منطقة الشرق الأوسط دائمة الأزمات، وحصول أي أزمة معينة قد تؤدِّي إلى عرقلة مرور الصادرات النفطية والواردات الأخرى التي تأتي إلى العراق، والتي بالضرورة تمر عبر مضيق هرمز، ولنتخيل على سبيل المثال حصول أزمة خطيرة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، أو بينها وبين إسرائيل، فبالتأكيد ستترك آثارها السلبية على مضيق هرمز، ولنا تجارب ماضية تؤكِّد هذا الأمر، والقصد هنا الحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، وبما أنَّ العراق لا يمتلك منافذ بحرية أخرى تربطه بالعالم الخارجي، فهو مجبر على التعامل مع دول الجوار لكي يعمِّق معها العلاقات المتبادلة، ومنها استثمار موانئها وأراضيها لصالحه، ولصالح اقتصاده الذي يعتمد اعتماداً مطلقاً على النفط.

ويُعدُّ الأردن من بين أهم هذه الدول بهذا الشأن، ولا سيَّما أنَّه يمتلك ميناءً مهماً، ألَا وهو ميناء العقبة المطل على البحر الأحمر، ومن ثَمَّ فإنَّ العراق يرتبط مع الأردن بمصالح مهمة، مع أنَّ الأردن هو الطرف الذي حقق الإفادة الأكبر من هذه العلاقة، وهي حالة مستديمة في علاقة العراق

مع جواره، إذ نجد أنَّ ميزان علاقتها مع العراق تميل كفته نحوها بصورة كبيرة في معظم الأحوال، وهو حال يفترض بصانع القرار العراق العمل على معالجته.

ومملكة الأردن مهمة للعراق من ناحية إمكانيته في استثمار موقعها لصالحه، وفي الوقت نفسه استكشاف مدى قدرته على جعلها قريبة بصورة كبيرة من مصالحه وتطلعاته، فلا يمكن أن يظل الأردن مثل الراكب المجاني في علاقاته مع العراق.

إنَّ أهم الأوراق الإستراتيجية التي يمكن التعويل عليها في هذا الجانب هي: خط أنابيب البصرة—العقبة، الذي من شأنه أن يؤدِّي إلى إيجاد منافذ أخرى، لصادرات النفط العراقية غير ميناء الفاو المنفذ البحري الوحيد؛ لأنَّ أي تضرر في حجم الصادرات النفطية العراقية المارة عبر مضيق هرمز سيعني تعرُّض البلاد لأزمة اقتصادية كبيرة؛ لأنَّها تعتمد على واردات النفط، وأي تعطُّل في ذلك يؤدِّي إلى شلل الدولة، ما عدا اعتمادها على الواردات —الاستيرادات– الأجنبية التي تأتي صوب العراق، على أساس أنَّ أسواقه تعتمد على الاستيراد بنسبة كبيرة، وتضررها يعني أيضاً وقوع أزمة في شحة المواد الغذائية والصناعية والكهربائية... إلخ، وهو بدوره يؤدِّي إلى صعود أسعارها، وبالنتيجة النهائية تضرر المواطن بسبب ذلك. بما أنَّ الحكومات المتعاقبة إلى الآن اللحظة لم تضع حلول عملية، ومن ثَمَّ تطبيقها على أرض الواقع؛ وذلك للحد من حجم الاستيرادات لصالح دعم الصناعة الداخلية، الذي يُعدُّ في غاية الأهمية، ولا سيَّما على صعيد منح صانع القرار مرونة أكبر في التحرُّك واتخاذ القرار.

من جانب آخر، قبل مدة حصل اتصال مشترك بين الرئيس الأمريكي (جو بايدن) ورئيس مجلس الوزراء العراقي (محمد شياع السودانيّ)، والذي تزامن مع وجود ملك الأردن (عبدالله الثاني) بجانب بايدن، أُشِيعَ حينها أنَّ الأردن توسط للعراق لدى الولايات المتحدة الأمريكية، بطلب من الحكومة العراقية، التي قد توجد بشأنها بعض التحفظات الأمريكية، على أساس أنَّ الأطراف التي قامت بدعمها وتشكيلها لا تكنُّ الود للولايات المتحدة الأمريكية، والأخيرة تحمل أيضاً الأمر نفسه اتجاه هذه الأطراف؛ بسبب تقاطع التوجهات والخلاف بشأن إيران يُعدُّ السبب الأهم.

هذه الوساطة كما رأت بعض المصادر والتحليلات، كانت لتخفيف القيود الأمريكية على الدولار الوارد إلى العراق، وإيصال الرسائل الودية التي تحملها الحكومة العراقية بشأن العلاقات العراقية—الأمريكية، ونذهب هنا إلى أنَّ العكس لربما يكون الأقرب للواقع، أي: إنَّ الأردن اتخذت

الورقة الأمريكية للضغط على العراق؛ منحه مزيداً من الامتيازات الاقتصادية، وهذه هي الفرضية الأقرب، باحتساب أنَّ العلاقات بين الجانبين العراقي والأمريكي لم تصل حد القطيعة، وأجرى السوداني منذ ترشيحه لتشكيل الحكومة العراقية وعقب تشكيلها أيضاً، لقاءات عديدة مع السفيرة الأمريكية في بغداد (ألينا رومانسكي)، وبالتأكيد يستطيع عبرها وبصورة مباشر تقديم الطلبات التي تريدها حكومته، وعرض وجهة نظرها بشأن طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ممَّا يؤدِّي إلى انتفاء ضرورة الوساطة الأردنية.

رابعاً: المحدِّدات

يواجه الإدراك الإستراتيجي العراقي اتجاه الأردن مجموعة من المحددات، التي تعوق عمل الترابط الإستراتيجي بين البلدين، لعل أهمها:

1. تغيُّر أنظمة الحكم في العراق في مرات عديدة، مقابل استقرار نظام الحكم الأردني منذ قيام الأردن، ممَّا أدَّى إلى عدم استقرار العلاقة بين الجانبين، ففي كل مرحلة تغيير يشهدها العراق، تحتاج الرؤية بين الجانبين إلى إعادة الصياغة من جديد، بالاستناد إلى الوقائع الجديدة التي يشهدها العراق دائماً، ممَّا يعني انتظار كل طرف لفهم الآخر، أي: مرحلة جس النبض، وهو ما يعمل على عرقلة المصالح المشتركة بينهما، إلى حين حصول تفاهمات مشتركة على أساس المتغيرات الجديدة.

2. استجد بعد العام 2003 متغير الجانب المذهبي، إذ إنَّ قيام النظام الجديد في العراق الذي جاء على إثر سقوط نظام الرئيس العراقي الأسبق (صدَّام حسين)، بالاستناد إلى التقسيمات المذهبية التي يقوم عليها المجتمع العراقي، بما قاد إلى أن يستأثر الشيعة بالمنصب التنفيذي الأهم ضمن تقسيمات النظام السياسي الجديد، على أساس أنَّهم الطائفة الكبرى في العراق، ومن ثَمَّ صار أهم منصب يؤول إليهم، فضلاً عن الهيمنة على القرار السياسي، والأمني، والاقتصادي، وجدت القيادة الأردنية التي تتحرَّك ضمن إطار من الزعامة تحت المذهب السني، إذ هذا المتغير مهدد للمصالح الأردنية؛ لأنَّ ما حصل من تغيير في العراق بعد 2003، وتبدل الطرف المهيمن على النظام من السني إلى الشيعي أربك الأردن، إذ يمكن القول إنَّ فلسفة الحكم المهيمنة على المنطقة العربية، أُسِّسَت بالاستناد على القاعدة المذهبية السنية، والتي كانت على طول الخط لا تتفق مع المذهب الشيعي، وأنَّ الأخير دائماً ما كان يشعر بالاضطهاد، لعدم حصوله على حقوقه وفرصه بالمنافسة على السلطة والوصول إليها قياساً بالمذهب السني، ولهذا فإنَّ وصول الشيعة إلى الحكم

في العراق مثَّل تهديداً للرؤية السنية، وهو ما لم يخرج منه النظام الأردني، ممَّا أدَّى إلى أن تكون سوء النيات هي الحاكمة للرؤية بين الجانبين، مع المصالح المشتركة التي تجمعهما، لذا فإنَّ السبب المذهبي يُعدُّ من الأسباب المهمة، التي حالت دون انتقال العلاقات بين الجانبين من الشراكة، إلى ما يمكن وصفه بالتحالف الإستراتيجي.

3. من المحددات الأخرى هو العامل الإيراني، على أساس أنَّ إيران بعد العام 2003 تعزَّزت علاقاتها بصورة كبيرة مع النظام السياسي العراقي الجديد، ولعل العامل المذهبي أدَّى دوراً كبيراً على هذا الصعيد، بحكم أنَّ شيعة العراق –على الأقل الأحزاب والجماعات الإسلامية– يرون أنَّ إيران تُعدُّ حليفاً إستراتيجياً موثوقاً لهم، وظهير قوي أمام منطقة عربية يُهيمن عليها المذهب السني، والذي من المفترض أنَّه لا يستسيغ وجود نظام حكم يهيمن عليه الشيعة وفي دولة عربية مثل العراق، لذا يرى شيعة العراق في إيران حليفاً إستراتيجياً في ظل بيئة إقليمية معادية لحكمهم، وعلى ما يبدو فإنَّ هذا المحدد يؤثِّر على طبيعة العلاقات العراقية–الأردنية، ولا سيَّما إذا ما علمنا أنَّ إيران تتمتَّع بعناصر وأوراق ضاغطة قوية داخل العراق، تعمل على تحفيزها للحيلولة دون قيام علاقات إستراتيجية للعراق مع محيطه العربي، فمثلاً إنَّ الربط الكهربائي العراقي مع الأردن، وبناء منطقة صناعية واقتصادية مشتركة بينهما، وبناء خط أنبوب البصرة–العقبة، يمكن أن ترى فيها إيران عوامل تهدد مصالها الإستراتيجية في العراق، ولهذا تعمل قدر الإمكان على الحد منها، والأردن بدوره لديه مشكلة مع ما يراه تدخلات إيران في الشؤون الداخلية للدول، ودعمها لبعض الجماعات المسلحة في العراق، فضلاً عن الوجود الإيراني في سوريا، إذ ترى القيادة الأردنية أنَّها عوامل تهدِّد أمنها واستقرارها، وهذا ما عبَّر عنه الملك الأردني (عبدالله الثاني)، زيادة على أنَّ فتور علاقات الأردن مع إيران لا يعود إلى ما حدث في العراق بعد عام 2003 فحسب، بل يمتد إلى زمن الحرب العراقية–الإيرانية، إذ كانت الأردن من أهم الداعمين للعراق في هذه الحرب، ممَّا أثَّر سلباً على طبيعة المواقف والعلاقات الأردنية–الإيرانية، التي يغلب عليها طابع العداء والفتور وسوء النيات[12]، ممَّا ينعكس بالضرورة سلباً على العلاقات الأردنية–العراقية، على أساس أنَّ علاقات العراق مع إيران أمتن وأكثر وثوقاً من علاقاته مع الأردن.

12– ليث الجنيدي، الأردن وإيران.. رسائل تثير تكهنات حول خارطة التحالفات (تقرير)، وكالة الأناضول، نشر في 12 تموز 2022، محدث في 13 تموز 2022، استخرج في 23/3/2023، على الموقع الإلكتروني:
https://www.aa.com.tr/ar/

4. استضافة الأردن لعائلة صدَّام حسين، فضلاً عن كثير من القيادات البعثية الكبيرة، كان من بين الأسباب التي أدَّت إلى إضفاء بعض التوتر على علاقاته مع العراق بعد العام 2003، ولا سيَّما أنَّه –أي: العراق– أصدر عديداً من التشريعات والقوانين التي تحرم حزب البعث، وتحرم عودته إلى الحياة السياسية، ولهذا فإنَّ وجود بعض الأفراد الذين يحسبون على النظام العراقي السابق في الأردن، يفسِّره الجانب العراقي على أنَّه يحمل رسائل غير ودية يرسلها الجانب الأردني، ولا تحمل معاني ودية اتجاه ما حدث من تغيير بعد 2003، حتى أنَّ هنالك بعض الدعوات العراقية التي تدعو الأردن، إلى تسليم بعض المطلوبين للعراق وفي مقدمتهم رغد ابنة صدَّام حسين[13].

خامساً: المخرجات والتوصيات

يزداد العالم تعقيداً وتشابكاً ومعها في الوقت نفسه مصالح الدول، وبل حتى صراعاتهم وخلافاتهم، وصار يستحيل عليها صد أبوابها أمام الجميع، ففي ذلك مضار كثيرة تؤثِّر سلباً على بقائها واستمرارها، فكيف إذا كان الأمر يتعلق بدولة برية مثل العراق؟ فمع أنَّ علاقاته مع الأردن لا تسير على النحو الأمثل، فالتصورات المذهبية والسياسية المسبقة مؤثرة على طبيعتها، وتحدُّ من قدرة الانتقال من مرحلة الشكوك وعدم وضوح النيات، إلى مرحلة أكثر موثوقية وتشاركية لتصل بعدها إلى مرحلة التحالف الإستراتيجي، بالنظر إلى ارتباط بعضهما ببعض بما يمكن وصفه بالمصير المشترك، ليس على صعيد السياسة والاقتصاد فحسب؛ بل على الجانب الاجتماعي والثقافي أيضاً، إذ توجد ارتباطات لغوية وثقافية ودينية يمكن البناء عليها، فضلاً عن أنَّ الأردن تُعدُّ من بين إحدى الوجهات التي يقصدها العراقيين؛ للسياحة، أو الدراسة، أو العلاج، أو الإقامة فيها، وبالإمكان أيضاً التعلُّم من التجارب والخبرات الأردنية في مجالات الصناعة والتجارة؛ لأنَّ الأردن تتمتَّع بقطاع صناعي وتجاري مهم ومتطور قياساً بالعراق، ولعل من النقط المهمة الأخرى هي: جعل الأردن تدور في فلك المصالح العراقية وليس العكس، على أساس أنَّها تحقِّق إفادة كبيرة من وجود العراق، ولا سيَّما على الصعيد الاقتصادي، ومن ثَمَّ من المهم إعمال التوازن معها.

13– طارق ديلواني، ضغوط عراقية على الأردن لتسليم رغد صدام حسين بمزاعم دعم الإرهاب، موقع اندبندت عربية، نشر في 27 أيلول 2019، الساعة 16:53، استخرج في 23/3/2023، على الموقع الإلكتروني:
https://www.independentarabia.com/node/59536/